المحاضرة الرابعة : مظاهر الفساد وأثاره

أولا: مظاهر الفساد:

1-الرشوة :عرف الفقه الرشوة بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها ، و عرف القانون الجزائري مرتكب الرشوة من خلال المادة 127 من قانون العقوبات عمى أنو " يعد مرتشيا و يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات و بغرامة مالية تتراوح من 500 إلى 5000 دج لكل عامل أو مندوب بأجر أو مرتب على أي صورة كانت طلبا أو قبل عطية ..... إلى أن من شأن وظيفته أن تسهل له أداءه أو كان من الممكن أن سهله له.

و الرشوة ليست بظاهرة عابرة أو عرضية ، و إنما هي ظاهرة مؤثرة في الاقتصاد بدليل الخسائر الناجمة في الواقع عن دفع الرشوة التي تعد فادحة و ال نظير لها إلى الحد الذي يمكن أن يرهن مستقبل الكثير من الأجيال، و تظهر الرشوة في نظام المنافسة الاحتكارية لأن الاحتكار يجبر المستهلك على تغيير أولويات سوكه الاقتصادي سعرا أعلى من سعر التكلفة إلا أن هذا السعر لا يذهب إلى المنتجين بل إلى طرف وسيط في التبادل نجم عن تصرفه تزايد الحاجة لمسمطة أو الخدمة في السوق.

2-المحسوبية: هي الدعم الغير العادل الممنوح للفرد أو المجموعة على وجه الخصوص من قبل شخص لديه سلطة في مختلف أشكاله، يجسد الوضع النموذجي للتضارب في المصالح يكون للمصلحة الشخصية للموظف العام الأسبقية على واجباته في الحياد في ممارسة منصبه العام، يترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين، مما يوثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج

3.المحاباة : يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجوه حق كما في منح المقاولات و عقود الاستئجار والاستثمار .و تعتبر المحاباة و المحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطورة و الأصعب علاجا يترتب عليها آثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك الممارسات ، و من أمثلة ذلك ما شهدته المحاكم المصرية لواحدة من أشير قضايا الفساد سنة 1997.

كما أن التحيز والمحاباة لطبقة ما و لاعتبارات عرقية أو عقائدية يؤدي إلى شق الوحدة الوطنية و غرس العداء و الحقد في النفوس و إضعاف ثقتيهم بنزاهة الإدارة و عدالتيها.

4.الابتزاز: هو قيام شخص أو طرف بإرغام طرف آخر على إرضائه بمكسب مهما كان نوعه.

5.التزوير: التزوير يكون الغرض منه الحصول على منافع من خلال تحريف الحقائق وتبديلها أو اصطناعها بالتلاعب بالمستندات وتغيير محتوياتها، وينتج عن هذا التحريف إمكانية نيل حقوق وامتيازات لا يمكن عليها بدونه

6 .السرقة والاختلاس: ويقصد بهما الاستلاء الجزئي أو الكامل لشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير حق.

7.الإسراف في المال العام: فهو تبديد للثروة القومية.

8. التهرب الضريبي: هي محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي بشكل كلي أو جزئي وذلك باستخدام الطرق المشروعة أو غير المشروعة .فالتهرب الضريبي : يتم تطبيق إجراءات التهرب من الضريبة عندما لا يتوقع المشرع أي ثغرات "فيعتبر غير قانوني لأنه إنهاك للقانون ،ويعتبر جريمة جنائية في معظم الدول.

التهرب الضريبي بحكم تعريفه غير قانوني إلا انه يدخل في بعض الأحيان ضمن إطار قانوني على شكل التجنب الضريبي وهو كل تحايل قانوني في الحسابات أو الأساليب المادية لتجنب الضريبة باستغلال بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة . لا يتمثل المبدأ في حذف إقرار ضريبة الدخل طوعا ، بل استخدام جميع الوسائل القانونية لتجنب تعريض الدخل للضرائب. على سبيل المثال ، هو تحويل الدخل عن طريق إرساله إلى بلدان أقل خاضعة للضرائب أو لا تخضع للضرائب على الإطلاق .هناك تفاوتات كبيرة في الضرائب في بلدان منطقة اليورو مثلا ، فالعديد من البلدان لا تطبق نفس معدل الضريبة. بعض الشركات أو الأفراد يستفيدون من هذه الضرائب المختلفة بطريقة أكثر أو أقل دقة للإعلان عن دخلهم في البلدان الأقل ضرائب. وبالتالي سيكون لديهم ضريبة أقل بكثير مما هي عليه في بلد إقامتهم .د. بن حدو خديجة سمية، الفساد و أخلاقيات العمل.

9.الغش والتدليس والاحتيال: وهي مظاهر تمارس من قبل الأفراد سواء موظفين أو غير ذلك، من أجل الحصول على مكاسب بغير وجه حق.

10.اساءة استخدام السلطة وإنتحال الصفات: إن سوء استعمال السلطات والصلاحيات بوجود نفوذ لدى ممارسيه مستمدا من مكانتهم. أما انتحال الصفات فهي سلوكيات منحرفة تقوم على تبني شخص مزايا أشخاص آخرين ذو مناصب رفيعة من أجل الحصول على منافع شخصية.

11.عدم احترام أوقات العمل والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية: و يظهر بعدم التزام الموظف وقت العمل، أو بحسب تفضيل العلاقات فإنه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم و تأخيره لإنجاز معاملاتهم، والمقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلامبالاة الموظف العمومي واستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به والمكلف بها قانونا فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات ، بل وقد يؤدي ذلك الى العصيان الاجتماعي ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول.

12.الخروج عن العمل الجماعي: هو الخروج عن العمل الجماعي أو الانفراد بالعمل والخروج عن العمل المؤسساتي الجماعي كثيرا ما يوقع المصالح والإدارات والهيئات في مشاكل قد تؤدي إلى ضياع حقوق الناس، لأن الأعمال الفردية مهما يكن صاحبها ففيها نقصان ، والعمل الجماعي أكثر مصداقية .

13.إفشاء أسرار المهنة: إفشاء السر المهني يعتبر من مظاهر الفساد نظرا لما قد ينجر عنه من مخاطر سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وقد أعتبر المشرع الجزائري إفشاء أو محاولة إفشاء السر المهني كخطأ يجب معاقبة مرتكبه.

ثانيا: آثار الفساد الاداري والمالي:

للفساد عدة آثار ونتائج سلبية على النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حتى أصبح كارثة كبرى قد تبتلع معها خيرات البلد بكامله. ومن أهم هذه الآثار نذكر:

01- آثار الفساد الاداري والمالي على النواحي الاقتصادية: يؤدي الفساد الى:

- إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية و من ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار ؛
- التقليل من إيرادات الدولة وأموالها وهو ما يؤثر سلبا على مقابلاته من الإنفاق العام وخاصة على جودة البنى الأساسية والخدمات العامة المقدمة حيث يلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة على الرشوة؛
- يمثل إهدار المال العام القضاء على إستثمارات ومشاريع يمكن أن تتم داخل الدولة و تدر فوائد كبرى خاصة على المواطنين؛
- إفقاد الفساد لمصداقية الدولة وهو ما يثير مشاكل واختلافات تهدد الأمن والاستقرار السياسي فيها، ويزيد الفساد المالي و الإداري من كثرة العوائق أمام المستثمرين خاصة المحّليين الصغار منهم بالنظر لانتشار البيروقراطية.

02- آثار الفساد الاداري والمالي على النواحي السياسية: يؤدي الفساد إلى ما يلي:

- يخلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة؛
- إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف والثروة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان؛

- يساهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة، حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة مجرد عناصر متورطة في الفساد ولا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة ونتيجة لذلك الإدرا ك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية، بل تظهر السلبية وعدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم وزيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأسرة والعشيرة وفقدان الثقة بالسياسات العامة.

03- آثار الفساد الاداري والمالي على النواحي الاجتماعية: نذكر منها:

- يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص؛
- يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي؛
- يؤدي إلى انتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب؛